

كلمة السيد منير تابت، الأمين التنفيذي بالإنابة
بمناسبة
افتتاح الدورة الثالثة عشرة للجنة الإحصاء،
بيت الأمم المتحدة، بيروت، لبنان
29 كانون الثاني/يناير 2019

السيد سلطان علي الكواري، رئيس الجلسة الافتتاحية
مديري وممثلي الأجهزة الإحصائية الوطنية،
المندوبين الكرام،
حضرة المراقبين من المنظمات الإقليمية والدولية المعنية بالإحصاء،

أرحب بكم في بيت الأمم المتحدة في دورتك الثالثة عشرة.

"ما لا يمكن قياسه لا يمكن إدارته أو تطويره"، مقولة لطالما رددناها في مجال السياسات العامة، إلا أنها الآن تحظى بأهمية غير مسبوقة بعد تبني دول العالم بما فيها المنطقة العربية خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهدافها السبع عشرة. إن الأجهزة الإحصائية اليوم ملقى على عاتقها مسؤولية كبيرة في توفير البيانات التي تعين صانعي القرار على متابعة وقياس مدى تنفيذ هذه الخطة الطموحة على المستوى الوطني.

ومن هذا المنطلق فإن لجننتكم الموقرة تضطلع بدور رئيسي في تعزيز الجهود الإقليمية في وضع سياسات مرتكزة على الأدلة. ونحن معكم في الأمانة التنفيذية للإسكوا نعمل لتلبية احتياجاتكم الوطنية وأولوياتكم .
الحضور الكريم،

بدأت المنطقة العربية تحرز تقدماً ملموساً في مواءمة الممارسات الإحصائية الوطنية مع المعايير والأساليب والمفاهيم الإحصائية الدولية. وأسفر هذا التقدم عن زيادة إنتاج بلداننا لبيانات لم تكن متوفرة في السابق، وعن تحسين نوعية البيانات الإحصائية الموجودة، وبالتالي تحسين ملاءمتها لصنع سياسات مرتكزة على الأدلة.

فعلى سبيل المثال، شرعت كثير من دول المنطقة في اعتماد منهجيات جديدة لإدراج بيانات عن التمويل الإسلامي في نظم الحسابات القومية. وأدى ذلك إلى إتاحة إحصاءات أكثر دقة عن الاقتصاد الكلي عكست اتساع نطاق عمليات التمويل الإسلامي على مدى السنوات العشر الأخيرة. والتمويل الإسلامي، بفعل تركيزه على الآثار الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للاقتصاد الحقيقي، يبرز كأداة فعالة لتمويل التنمية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. هذا بالإضافة إلى أن كافة الدول الأعضاء في الإسكوا استوفت المتطلبات الأساسية لنظام الحسابات القومية المستكمل لعام 2008.

كذلك، ما برحت المنطقة العربية سبّاقاً في مجال مؤشرات الأسعار. فهي أول منطقة نجحت في حساب تعادلات القوة الشرائية السنوية، وهو أمر بالغ الأهمية في مقارنة الأداء الاقتصادي ورفاه المواطنين بين الدول المختلفة. والمنطقة أيضاً تبذل

جهوداً لتحقيق الاتساق بين مؤشرات أسعار الاستهلاك. وقد نالت اعترافاً متزايداً من المنظمات المشاركة في برنامج المقارنات الدولية بجهودها الرائدة.

والمنطقة العربية أيضاً هي أول منطقة أصدرت كتيباً عن الإحصاءات المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة على المستوى الإقليمي والذي تعاونت الإسكوا والأجهزة الإحصائية الوطنية مع فريق واشنطن المعني بإحصاءات الإعاقة على إعداده وهو الأول من نوعه عالمياً.

وقد حازت ملامح التجارة الخارجية التي أعدتها الإسكوا بصيغة إلكترونية وبلاستناد إلى البيانات الوطنية اهتمام هيئات أخرى تابعة للأمم المتحدة. وتم الاعتراف بأن البيانات التي تجهزها الإسكوا بعد إنتاجها من قبل النظم الإحصائية الوطنية هي أكثر اكتمالاً وأعلى جودة. ولذلك، ترغب هيئات متعددة في الأمم المتحدة في تغذية قواعد بياناتها ببيانات مكتملة وذات جودة عالية، وذلك بالاستعانة بتلك التي قامت الإسكوا بمعالجتها وتجهيزها.

وكتفت الإسكوا استخدام أدوات التدريب على الإنترنت، أي التعلّم الإلكتروني، في مجالي إحصاءات الطاقة والإحصاءات المصنفة حسب نوع الجنس. وهي تودّ أن تتوجه بالشكر إلى هيئات الأمم المتحدة والشركاء الإقليميين لدعمها في تنسيق هذه الجهود، ولا سيما المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية، والمركز الإحصائي لدول مجلس التعاون الخليجي، ومركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية، وجامعة الدول العربية، والهيئات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة وتبحث اللجنة الإحصائية في دورتها الحالية في القضايا المستجدة المتعلقة بالإحصاءات الرسمية في المنطقة. وموضوعها الرئيسي هو استخدام التكنولوجيا في الإحصاءات الرسمية، حيث أن الموضوع الرئيسي للدورة الوزارية الثلاثين للإسكوا كان حول دور التكنولوجيا في التنمية المستدامة. وعليه، يأتي أحد المحاور الرئيسية لنقاش اللجنة متابعة لهذا الموضوع. وسيدور النقاش حول أساليب جمع البيانات الإلكترونية؛ والتحقق من جودة البيانات في وقت إعداد التقارير بشأنها؛ واستخدام النظام العالمي للتوصل إلى بيانات جزئية إحصائية؛ واستخدام البيانات الضخمة كمصدر للإحصاءات الرسمية. وليست هذه الأساليب المتقدمة جديدة على المنطقة العربية، إذ سبق وطُبقت في جميع تعدادات السكان والمساكن التي نُظمت في المنطقة في الأونة الأخيرة. والموضوع الرئيسي على جدول أعمال الدورة وفي حلقة الحوار التي ستليها يتمحور حول المسائل الفنية والإدارية والأخلاقية المتعلقة باستخدام التكنولوجيا في الإحصاء.

وتبحث اللجنة أيضاً في دورتها هذه الاستراتيجية المتوسطة الأجل للفترة 2020-2025. ومرةً أخرى، ليس هذا النهج الجديد، إذ شرعت اللجنة الإحصائية من عدة سنوات خلت، أي منذ دورتها التاسعة في عام 2010، في وضع رؤيتها الاستراتيجية على فترة خمس سنوات. وقد ازدادت أهمية وضع تصورٍ استراتيجي في ضوء النهج الجديدة المعتمدة في تخطيط البرامج والميزانية في الأمم المتحدة، ونتيجةً للدعوة إلى قدر أكبر من الكفاءة في استخدام الموارد وأثرها.

وأود أن أشكر ممثلي الدول الأعضاء والمنظمات على مشاركتهم في هذه الدورة. فهذا الحضور القوي إنما هو دليلٌ على عزم الدول الأعضاء على العمل مع الإسكوا لدفع جهود التنمية المستدامة في الدول العربية.

ونظراً إلى أنّ جدول أعمالكم حافل، اسمحوا لي أن أختتم كلمتي بأن أتمنى لكم كلّ النجاح في هذه الدورة الثالثة عشرة

للجنة الإحصائية.